لقاء الخبراء لعام 2025/2024
الحلقة الأولى

"تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها"

تقرير الحلقة

أكتوبر 2024

مقدمة:

تحتل التجارة الداخلية مكانةً هامةً في معظم الاقتصادات، نتيجة مساهمتها في تلبية احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات، وهى تشتمل على المعاملات التي تتم في الأسواق المحلية – داخل الحدود الجغرافية للدولة– من بيع وشراء وإنتاج وتداول وتخزين وتعبئة ونقل وفرز السلع والخدمات المرتبطة بها. وفي معظم البلدان يستحوذ قطاع التجارة الداخلية على المرتبة الثانية أو الثالثة من بين القطاعات المولدة للناتج.

وفي ظل توالي الأزمات العالمية والإقليمية وانعكاساتها الاقتصادية التي طالت الاقتصاد المصري؛ والتي أدت إلى نقص الإمدادات من السلع المختلفة وارتفاع الأسعار، تتجلى أهمية التعرف على الوضع الراهن لقطاع التجارة الداخلية في مصر والتحديات التي تواجهه، وخطة الدولة في التوسع في هذا القطاع، وسبل مواجهة التحديات التي تحد من قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي وبأسعار مناسبة، خاصةً فيما يتعلق بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.

ولذلك تم عقد الحلقة الأولى من حلقات لقاء الخبراء لعام 2025/2024 بعنوان "تحديات منظومة التجارة الداخلية في مصر وسبل مواجهتها"، التي حضرها السادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن منظومة التجارة الداخلية في مصر أو من ينوب عنهم، ووزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق، وعدد من الأكاديمين. فقد شارك في اللقاء السادة الآتي اسمائهم وفقًا للترتيب الأبجدي:

م	الاسم	المنصب/ الوظيفة
1	أ.د. إبراهيم العيسوي	أستاذ اقتصاد – معهد التخطيط القومي
2	أ. أحمد يوسف منصور عطا	نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للسلع التموينية سابقًا – وزارة التموين والتجارة الداخلية
3	أ. إيناس عبد العزيز	مدير عام الإدارة العامة لاستيراد المحاصيل
4	أ.د. جودة عبد الخالق	أستاذ اقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة– وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق
5	أ.د. سهير أبو العينين	أستاذ اقتصاد– معهد التخطيط القومي
6	اللواء مهندس/ شريف الرشيدي	نائب رئيس جهاز حماية المستهلك
7	د. علا عاطف	مدرس اقتصاد– معهد التخطيط القومي

م	الاسم	المنصب/ الوظيفة
8	أ.د. كريمة كريم	أستاذ اقتصاد بكلية التجارة– جامعة الأزهر
9	د. محمود أحمد ممتاز	رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
10	د. هبة السيد	رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية
11	أ. يسرية يسري	رئيس الإدارة المركزية لاستيراد والتسويق المحلي بالهيئة العامة للسلع التموينية – وزارة التموين والتجارة الداخلية

وهدف اللقاء إلى:

- عرض واقع منظومة التجارة الداخلية في مصر، وجهود الدولة لتعزيزها ودعمها.
- التعرف على التحديات التي تواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر، خاصةً تجارة السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج.
- طرح سياسات وخيارات بديلة لمواجهة تحديات منظومة تجارة السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج في مصر ودعم دورها في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة الأزمات.

ودارت مناقشات لمدة ساعتين خلال اللقاء، وانتهت إلى الاستخلاصات التالية.

أولًا: الوضع الحالي لمنظومة التجارة الداخلية في مصر

تتبع منظومة التجارة الداخلية في مصر وزارة التموين والتجارة الداخلية، وتم إنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية بقرار رئيس الجمهورية رقم (354) لسنة 2008 لوضع سياسات لإدارة وتطوير نظم إدارة الأسواق، والتنسيق مع الغرف التجارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتجارة والسلع.

يستحوذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة على المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنصيب يبلغ نحو 13.7% في المتوسط خلال الفترة (2017/16– 2024/23)، وإذا ما أضيف له مساهمة قطاع النقل والتخزين كتعبير عن قطاع التجارة الداخلية ككل (أسوة بما تعلنه وزارة التموين والتجارة الداخلية) يصبح القطاع متصدرًا كافة القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 18.7% في المتوسط كما هو موضح في شكل (1). وعلى الرغم من ذلك لا يتعدى نصيب قطاع الجملة والتجزئة من جملة الاستثمارات الكلية 1.5%. وهو يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الخاصة والتي تشكل نحو 92.9% من جملة الاستثمارات المنفذة فيه، ويستحوذ على نحو 5.4% من جملة الاستثمارات الخاصة، و0.1% من جملة الاستثمارات العامة في عام 2023/22 كما هو موضح في شكل (2).

شكل (1): نصيب قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017/16- 2024/23) %

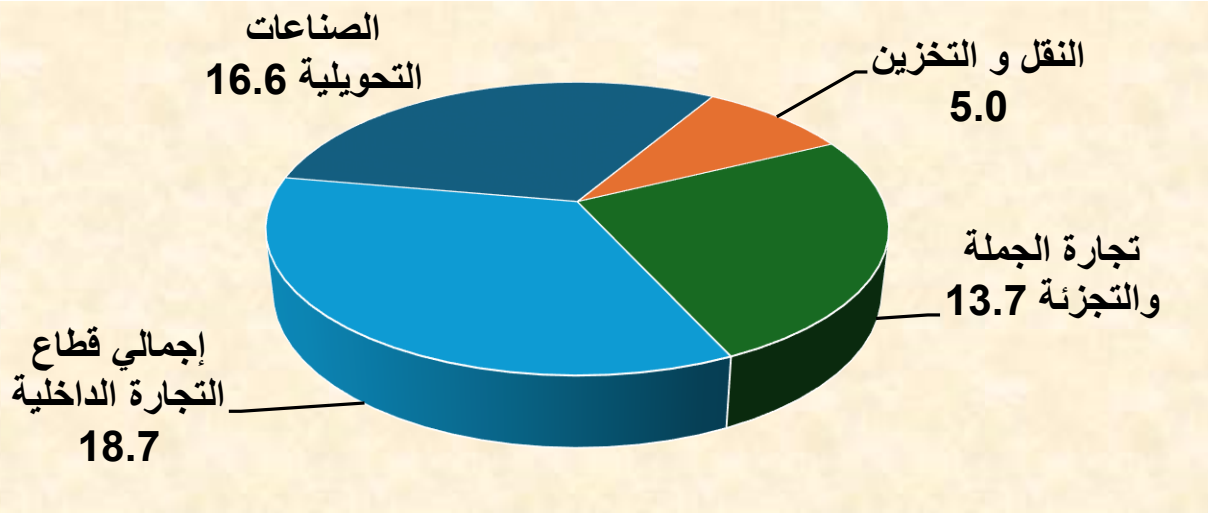

المصدر: تم الحساب اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل (2): نصيب قطاع تجارة الجملة والتجزئة من إجمالي الاستثمارات في عام 2023/22 %

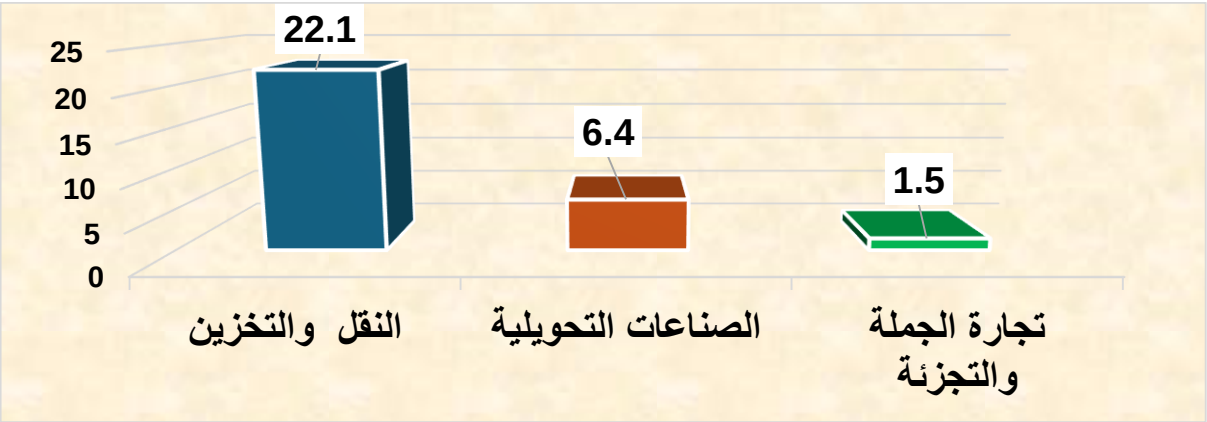

المصدر: تم الحساب اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري.

لقد حدث في الآونة الأخيرة تطويرًا لنمط التجارة الداخلية وتحديثها من خلال التوجهات للتوسع في المراكز اللوجستية، وكذلك إنشاء المراكز التجارية والأسواق الحديثة، واستقطاب رؤوس الأموال للنهوض بالقطاع. كما أن هناك طفرة في تواجد السلاسل التجارية العربية والأجنبية في المحافظات. وتمثلت أهم المشروعات في مجال التجارة الداخلية وضبط الأسواق حتى عام 2023 في تطوير مكاتب السجل التجاري، وزيادة عدد المنافذ السلعية الثابتة والمتنقلة للوصول إلى القرى والنجوع في كافة محافظات الجمهورية لتوفير السلع الغذائية بالسعر والجودة المناسبة. وأيضًا مشروع تطوير المجمعات الاستهلاكية والمخازن وثلاجات التجميد، وميكنة قواعد بيانات الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركات السلع. كما يتم إنشاء (14) منطقة

لوجستية في 10 محافظات بحجم استثمارات يصل إلى نحو 33.54 مليار جنيه بمشاركة القطاع الخاص في التمويل والإنشاء والتشغيل والإدارة لتلك المناطق.

كذلك تأسست شركة البورصة المصرية للسلع بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (182) لسنة 2020 كشركة مساهمة مصرية برأسمال 100 مليون جنيهًا، ولكنها لم تبدأ عملها سوى بتاريخ 27 نوفمبر 2022، وهى آلية مهمة لتنظيم عمليات التداول والمتاجرة في أسواق السلع الحاضرة من خلال تفعيل قوى العرض والطلب باستخدام منصة تداول إلكترونية في إطار مجموعة من قواعد العضوية والتداول والرقابة على التداول والتسوية المالية. ولعل أهم ما تحقق من نجاحات هو قيام البورصة المصرية للسلع بتفعيل قرار وزير التموين والتجارة الداخلية بطرح كميات من مخزون القمح المستورد لشركات المطاحن من خلال منصة البورصة المصرية للسلع اعتبارًا من 27 نوفمبر 2022. كما تم طرح كميات من الذرة الصفراء المستوردة لصالح مصانع الأعلاف لتحويلها إلى علف يتم إتاحته لصغار مربي الدواجن اعتبارًا من 13 أبريل 2023. ولكن مع بداية عام 2024 وأتساع الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمية وسعره في السوق الموازية، واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة تأثرت عمليات التداول بالسلب.

وقد قامت منظومة التجارة الداخلية بأجهزتها المختلفة بالعديد من الجهود لتحسين أداء القطاع وتطويره على النحو التالي:

1- جهاز تنمية التجارة الداخلية

- من المخطط تنفيذ المشروع القومي لإنشاء مخازن استراتيجية للمنتجات الغذائية في محافظات السويس، والأقصر، والفيوم"، حيث تهدف هذه المخازن إلى زيادة القدرة على الاحتفاظ بالاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية. وقد تم وضع اشتراطات ومواصفات التخزين لكافة السلع بالتنسيق مع هيئة سلامة الغذاء، ويجري في الوقت الحالي دراسة الإعلان عنها لبدء أصحاب المخازن الحالية في توفيق أوضاعهم في حالة عدم توافر هذه الاشتراطات.
- افتتاح سوق اليوم الواحد بمحافظة الإسكندرية خلال شهر أكتوبر 2024، وهى مبادرة قامت بها الغرفة التجارية بالإسكندرية مع الجانب الإيطالي لتكون الإسكندرية هي أول محافظة يقام بها أسواق اليوم الواحد، والتي تعتبر واحدة من الأدوات الهامة لضبط الأسواق وتوفير السلع وفرص العمل المناسبة لصغار التجار والمنتجين والمزارعين. وتقام أسواق اليوم الواحد أسبوعيًا وتعمل على توفير السلع من المزارع إلى المستهلك مباشرة دون المرور على حلقات التداول المتعارف عليها، مما يساهم في تلبية احتياجات المواطنين بأسعار مناسبة.

2- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

- قام مجلس الوزراء في يونيو 2022 بإنشاء اللجنة العليا لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزارات، ويتولى الجهاز الأمانة الفنية الخاصة بها. وتقوم اللجنة بإصدار قرارات موجهة إلى الجهات الإدارية بإزالة أو تعديل الأدوات التنظيمية التي يرى الجهاز أنها مُضرّة بالمنافسة.
- أعدَّ الجهاز إرشادات بشأن تقييم آثار القوانين واللوائح التنظيمية على المنافسة، والتي تم تعميمها على جميع الجهات الإدارية بالدولة عن طريق كتاب دوري تم إصداره من رئاسة مجلس الوزراء في مايو 2022، وذلك بهدف تمكين تلك الجهات من مراجعة الأدوات التنظيمية قبل إصدارها، لضمان توافقها مع سياسات المنافسة ومبدأ الحياد التنافسي. كما حث ذات الكتاب الدوري على أهمية مراعاة الجهات الإدارية بالدولة لأحكام المادة (5/11) من قانون حماية المنافسة، التي تنص على: من اختصاصات الجهاز إبداء الرأي في التشريعات أو السياسات أو القرارات التي من شأنها الإضرار بالمنافسة، وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مجلس الوزراء أو الوزارات أو الجهات المعنية. وتلتزم الجهات المعنية بأخذ رأي الجهاز في شأن مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المنافسة.

3- جهاز حماية المستهلك

- عضوية اللجنة العليا لضبط الأسواق وأسعار السلع المشكلة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين ورئيس جهاز حماية المستهلك والجهات المعنية بهذا الشان، والتي تعمل علي استمرار الجهود المبذولة من مختلف الجهات المعنية لضبط حركة الأسواق وأسعار السلع. وذلك عن طريق التوسع في إقامة المزيد من منافذ ومعارض بيع السلع على مستوى الجمهورية، إلى جانب المنافذ المتحركة، للوصول بالسلع إلى مختلف مناطق الجمهورية.
- توجيه الفروع الإقليمية للجهاز بكافة المحافظات، والتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية لتنشيط دورهم في حث التجار على الالتزام بعدم زيادة الأسعار، والعمل على توفير السلع المعروضة وسلامتها.
- دراسة الأسواق بهدف التنبؤ المبكر بالاختناقات والأزمات المتوقع حدوثها، مع دراسة كيفية التغلب عليها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدولة.
- تشكيل غرفة عمليات مركزية للتواصل مع جميع فروع الجهاز على مستوى الجمهورية والتنسيق بينها، والتدخل لإيجاد الحلول اللازمة لأى معوقات تواجه سير العمل، بالإضافة إلى إقامة غرف عمليات بالفروع الإقليمية وربطها بغرفة العمليات المركزية بالمقر الرئيسي للجهاز.

4- هيئة السلع التموينية

يبرز دور الهيئة العامة للسلع التموينية في تعزيز رصيد الدولة من السلع الاستراتيجية كالقمح والزيت والسكر والأرز والسلع الغذائية الاستراتيجية الأخرى. كما تقوم بدور هام في التدخل في السوق المحلي لمواجهة الاختلالات في السوق. فقامت الهيئة بالآتي:

- ❑ رفع الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية لتكوين احتياطي آمن ومستدام لمدة لا تقل في المتوسط عن 6 أشهر، بما يضمن توفير وإتاحة السلع والخدمات لمستحقي الدعم من الفئات الأولى بالرعاية، واستمرار تدفق الامدادات للمقررات التموينية من الخبز المدعم والسلع الأساسية كما هو موضح في الجدول التالي:

السلعة	الرصيد صباح يوم 2024/10/31 متضمن التعاقدات	مدى الكفاية الحالي بالشهر
القمح	3.4 مليون طن	4.6
السكر التمويني	996 ألف طن	14.2
الزيت التمويني	329 ألف طن	7.2
اللحوم الحية السوداني	37 ألف رأس	7.3
اللحوم المجمدة	126 طن	0.3
الدواجن المجمدة	14 ألف طن	9.5
المكرونة (توريدات محلية)	9 ألف طن	0.6
المتوسط العام لمدى الكفاية لجميع السلع		6.2 شهر

- ❑ العمل على توازن السوق المحلي من خلال ضخ كميات كبيرة من السلع الأساسية (قمح وزيوت طعام وسكر) داخل السوق، مما أسهم في تحقيق الاستقرار في الكميات المعروضة والأسعار، والذي أدى بدوره إلى انخفاض معدلات تضخم أسعار السلع الغذائية.
- ❑ في ظل أزمة تدبير العملة الأجنبية، وتكدس سفن الأذرة المستوردة للقطاع الخاص في الموانىء المصرية، تم طرح بيع الأذرة المستوردة لصالح مصانع الأعلاف والمزارع وصغار المنتجين بأسعار تنافسية من خلال البورصة السلعية كما سبق الذكر. وكذلك تم بيع نخالة الدقيق مؤخرًا عن طريق البورصة السلعية بشكل يحقق إتاحتها للسوق المحلي بشكل عادل لتعزيز إنتاجية مصانع الأعلاف.
- ❑ رئاسة لجنة البرامج الخاصة باستلام ونقل وتوزيع القمح على الصوامع والمطاحن بالتعاون مع بعض أجهزة الدولة وخاصة الشركة العامة للصوامع والتخزين، والشركة القابضة للصوامع والتخزين، لتغطية

السوق المحلي باحتياجاته من القمح، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتخفيض نسبة الهدر والفاقد من القمح أثناء نقله وتخزينه.

- ❑ وضع برنامج سحب مباشر من صوامع الموانئ (الإسكندرية – دمياط – سفاجا) إلى بعض صوامع المطاحن القريبة لتقليل مسارات نقل الأقماح وتخزينها، وبذلك تم توفير مصاريف النقل والتخزين والعجز المسموح به في النقل، نتيجة النقل على مرحلة واحدة من الميناء مباشرة وليس على مرحلتين.
- ❑ تطوير منظومة التجارة الالكترونية من خلال الأرشفة الالكترونية واستخدام منصة "نافذة" و Cargo" X".

ثانيًا: أهم التحديات التي تواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر

على الرغم من هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة والجهات التابعة لها في مجال التجارة الداخلية بهدف توفير السلع المختلفة بأسعار مناسبة، وإحكام الرقابة على الأسواق، **إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي مازالت تواجه منظومة التجارة الداخلية في مصر، وهى:**

- **ارتفاع قياسي في أسعار العديد من السلع وعدم توفر البعض منها في السوق المحلي** في السنوات الأخيرة، مما أدى في أكتوبر 2023 إلى إطلاق مبادرة لتخفيض أسعار (7) سلع رئيسية بين 15%، 25% بالاتفاق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية. وكذلك تم إعفاء (12) سلعة أساسية مستوردة من الرسوم الجمركية لمدة 6 شهور، تم مدها لمدة 3 شهور إضافية، بهدف الحد من ارتفاع الأسعار. يرجع جزء من هذا الارتفاع في الأسعار إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية مع قلة الموارد المالية المتاحة من النقد الأجنبي، وصعوبة تدبيرها لتغطية استيراد هذه السلع الاستراتيجية.
- **معاناة أسواق التجارة الداخلية من الاحتكارات والممارسات الاحتكارية** التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتأثير في استمرارية إتاحة السلع في الأسواق، مما يضر بشدة باحتياجات المستهلك. الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار في ديسمبر 2023 باعتبار (7) سلع سلعًا استراتيجية لمدة ستة شهور أو لحين إشعار آخر أيهما أقرب، وذلك تطبيقًا للمادة (8) من قانون حماية المستهلك رقم (181) لسنة 2018، التي تُحظر حبس السلعة عن التداول سواء بالإخفاء أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن البيع، ويسري ذلك على المنتجين والموزعين والبائعين. كما يوجد احتكارات من قبل المستوردين، مما يمكنهم من التحكم في الأسواق المحلية.
- **تضارب وتقادم التشريعات والقوانين** التي أصبحت لا تلاءم تطور الأسواق وأنماط التجارة، علاوة على صعوبة الإجراءات وتداخلها وتشابكها، والتي يتطلب تحديثها لتتواكب مع تطور الأسواق.

- هناك أسباب كثيرة تدعو إلى **الشك في دقة إحصاءات التجارة الداخلية.** فبالنظر إلى الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يُلاحظ تقلبات شديدة وغير مفسرة في الكثير من مؤشرات التجارة الداخلية، مثل مؤشر عدد العاملين في كل من تجارة الجملة وتجارة التجزئة، وهكذا الحال مع مؤشرات أخرى مثل عدد المنشآت وغيرها. بالإضافة إلى تقادم هذه الإحصاءات وعدم تحديثها بصفة دورية. ويرجع ذلك في الجزء الأكبر منه إلى خصائص قطاع التجارة الداخلية وتعقد تركيبته أو هيكله، حيث أن نسبةً ضخمةً من التجارة الداخلية تتم في إطار غير رسمي أو غير نظامي، سواءً أكان النشاط يُمارس من خلال منشآت أو من خارجها. كما توجد نسبة معتبرة من السلع المقلدة والمهربة، شاملة الملابس الجاهزة والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وتجارة هذه السلع تجري في قنوات يصعب متابعتها وتسجيل مؤشراتها. كما أن هناك صعوبات إحصائية في تمييز الأنشطة التجارية عن غيرها من الأنشطة، وليس من الواضح كيف يتم التعامل معها احصائيًا، مثل المخابز التي تصنع الخبز والمخبوزات وتتاجر فيها في ذات الوقت بالبيع، فهنا يختلط نشاط تجاري بنشاط صناعي أو خدمي. والسؤال هو: كيف يمكن رسم سياسة سليمة لقطاع التجارة الداخلية في غياب معلومات تتمتع بدرجة مناسبة من الدقة والموثوقية؟.
- **ندرة الدراسات الميدانية بشأن هياكل التجارة الداخلية أو سلاسل التوريد** على الرغم من أهميتها لمعرفة مؤشرات مهمة عن التجارة الداخلية مثل الهوامش التسويقية التي تصل في بعض التقديرات إلى 70% أو أكثر بالنسبة لسلع كالطماطم والبطاطس والبصل والثوم. وطبيعي أنه كلما ارتفعت هذه الهوامش، ارتفعت الأسعار للمستهلك النهائي، وانخفضت القدرة التنافسية للمنتجات عند تصديرها. كما أن هذه الدراسات الميدانية مهمة للكشف عن هياكل التجارة الداخلية التي قد تختلف باختلاف السلع أو باختلاف نوعية المنشآت التي تتاجر فيها أو باختلاف غير ذلك من العوامل.
- **وجود مشكلات في هياكل التجارة وما يرتبط بها من هياكل إنتاج** يترتب عليها أمور كثيرة، مثل الانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية لاسيما قطاع التصدير. إذ أن وصول السلعة إلى ميناء التصدير قد يقتضي مرورها بعدد من حلقات التجارة الداخلية التي قد تعترضها مشكلات، يمكن أن تؤثر بالسلب على نشاط التصدير كتأخير عمليات الشحن، وتفويت فرص وصول السلعة إلى السوق الخارجي في الوقت المناسب. بالإضافة إلى إن تعدد حلقات التجارة يؤدي إلى ارتفاع الهوامش التسويقية، وهو ما قد يرفع أسعار السلع المراد تصديرها ويحد من قدرتها التنافسية كما سبق الذكر.
- **النقص الشديد في الرقابة على الأسواق،** مما يوفر المُناخ المناسب للتلاعب في جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلك، مما قد يضر بصحته وأمنه. ولا يوجد آلية لدى جهاز حماية المستهلك للحد من ارتفاع أسعار السلع في الأسواق.

- **الهدر والفاقد في نقل وتخزين بعض السلع** خاصَة الاستراتيجية منها، مما يتطلب دراسة القضاء على التخزين في الشون الترابية لتقليل نسب الفقد في المخزون من الأقماح، وتطوير ميناءي الدخيلة وبورسعيد.
- **لا يمكن إغفال أهمية التجارة الإلكترونية** واتساع حجم ودوائر ومنصات التداول الإلكتروني للسلع والخدمات في مصر مؤخرًا، وخاصةً منذ تفشي جائحة كوفيد- 19 التي خلقت مجالًا واسعًا لتفاعلات حركة البيع والشراء عبر المنصات والمواقع الإلكترونية المختلفة. إلا أن الواقع يشير أيضًا إلى وجود العديد من التحديات التى تواجهها، وهى تحديات بعضها يتعلق بطبيعة التداول الإلكتروني وإشكاليات الأمن السيبراني، والبعض الآخر يتعلق بعدم وجود قواعد قانونية حاكمة، لتقنين الأوضاع في ظل تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي من التقنيات الحديثة التي ستغير مسار التجارة، والتي من أهمها – Big data cloud computing- Blockchain- Quantum computing. بالإضافة إلى عدم خضوع بعض أنواع هذه التجارة للنظام الضريبي، وما يترتب عليه من ضياع نسبة لا يُستهان بها من الموارد المالية التي ينبغي أن تؤول للموازنة العامة للدولة.
- **انخفاض مستوى الوعي لدى المستهلك وأصحاب محلات التجزئة بحقوقهم، وواجباتهم.** وكذلك ضعف- وفى بعض الأحيان غياب- خدمات ما بعد البيع، بالإضافة إلى صعوبات حصول المستهلك على تقسيط مباشر من البائع. ناهيك عن فقر المعلومات وضعف – أو غياب- قواعد البيانات التي تؤثر في الوصول إلى الأسواق.

ثالثًا: أهم السياسات والإجراءات المقترحة خلال اللقاء

- **تطوير البنية التحتية اللوجستية**

- تكثيف الجهود وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة ولوجيستيات التشغيل لانتشار أسواق الجملة والنصف جملة في كافة محافظات الجمهورية، لتقليل حلقات تداول السلع مما يخفض من هوامش الربح، ويؤدي بشكل مباشر إلى انخفاض الأسعار واستقرارها. كما ستساهم في الحد من احتكار التجار، وتخفيض نفقات نقل التجزئة ونسب الهالك والمفقود، مما يؤدي إلى انخفاض السعر النهائي للمستهلك. وأيضًا تسهل عمليات إحكام الرقابة علي الأسواق عن طريق مراقبة التداول ومجابهة أي سلوك ضار بالسوق سواء عن طريق الحجب أو الاحتكار. ومن أهم مميزات تخفيض حلقات التداول وانتشار أسواق الجملة والنصف جملة هو مراقبة المخزون من السلع والمتداول منها في الأسواق، والتنبؤ بأي إختلالات يمكن أن تحدث في المستقبل كنقص سلع معينة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية لتجنب تلك الاختلالات والمخاطر.

- التوسع في تنظيم أسواق اليوم الواحد للقضاء على وسطاء التجارة، ولضمان حق المنتج في الحصول على سعر عادل، وحق المستهلك في الحصول على ما يحتاجه بسعر المنتج مباشرة.
- الاستمرار في تعزيز احتياطيات الدولة من مخزونات السلع الاستراتيجية وتنوع مصادرها للعمل علي الاستقرار السلعي في الأسواق، والقدرة علي تلبية الطلب من المخزون حال وجود أزمات دولية أو أي إختلالات في سلاسل الإمداد، فإتاحة السلع يُمكن من ضبط الأسعار بشكل غير مباشر.
- تجهيز المخازن بأحدث التقنيات لتخزين السلع الغذائية والحفاظ على جودتها لفترات أطول.
- تحديث أساطيل النقل وتوسيعها لتغطية كافة مناطق الجمهورية بكفاءة.

➢ **تعزيز الرقابة والتفتيش**

- تكثيف الرقابة على الأسواق لضبط الأسعار ومنع التلاعب بها، مما يتطلب وجود آليات رقابية واضحة بالتنسيق مع كافة الجهات المرتبطة بهذا الشأن مثل جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، خاصَة أن جزء كبير من السوق يعمل بشكل غير رسمي.
- مراقبة جودة السلع للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية، وهى تتأثر بشكل كبير بحالة التخزين، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية، لأنه كثيرًا ما يُلاحظ سوء تخزين بعض المنتجات الغذائية مثل منتجات الألبان والمياه المعدنية، مما يفسدها ويضر المستهلك صحيًا. وكذلك من المهم الرقابة على مستوى نظافة المتاجر ذاتها.
- مكافحة الغش التجاري من خلال تطبيق عقوبات رادعة على المخالفين.

➢ **تطوير آليات التوزيع**

- الاعتماد على التكنولوجيا في إدارة المخزون وتوجيه المنتجات إلى المناطق التي تحتاجها.
- تطوير شبكة التجار وتدريبهم على أفضل الممارسات في مجال التوزيع.
- تسهيل وصول السلع إلى المناطق النائية من خلال توفير وسائل نقل مناسبة وتبسيط الإجراءات.

➢ **تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي**

- إجراء تعديل تشـــريعي لقانون حماية المســـتهلك رقم 181 لســـنة 2018، وذلك لمراجعة وتنقيح نصـــوص القانون الحالي بعد الممارســـة العملية في تطبيقه على مدار 6 ســـنوات لضـــمان تحقيق الحماية الأفضـــل للمســـتهلك، وكذلك تجنب الآثار الســـلبية الناجمة عن التطورات والمتغيرات التي طرأت علي الأسواق العالمية وألقت بظلالها علي السوق المصري بشكل مباشر، فيما يخص ظروف تداول السلع والخدمات وتأثيرهاعلى المستهلك.
- إصدار قانون للتعاون الاستهلاكي الذي يمكن أن يكون بالمشاركة مع القطاع الخاص.
- مراجعة أحكام العقوبات في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وأهمية تنفيذها.
- الربط بين منظومتي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من الناحية التنظيمية، لأنه توجد علاقة وثيقة بينهما.

- أهمية التعاون المشترك بين الأجهزة القطاعية والأجهزة الرقابية المتمثلة في جهاز حماية المستهلك، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والإدارة العامة لمباحث التموين، للتعامل الفوري مع المخالفات المختلفة في الأسواق بالمستوى المطلوب. وكذلك أهمية تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية والأنشطة التجارية.

- إعادة النظر في البورصة السلعية بشكلها الحالي، وتفعيلها بشكل يحقق المستهدف منها لتطوير منظومة التجارة الداخلية. فقرار الترخيص بإنشائها هو قرار رئيس مجلس الوزراء، وتأسست كشركة مساهمة مصرية بمساهمة من جهات حكومية، وبالتالي ليست لها حجية التأسيس بموجب قانون. كما أن قرار التصريح بالتأسيس حدد أغراض الشركة في تداول "بعض" السلع، ولم يحددها، فأصبحت مسؤولية إدارة الشركة (البورصة) هي البحث عن السلع الممكن تداولها وإقناع منتجيها ومستورديها بإدراجها. كما يمكن التوسع في السلع المتداولة بها بإدراج خامات المعادن مثل المنجنيز والفوسفات، وأيضًا الرخام، ولأن هناك طلب خارجي على هذه السلع، فيمكن أن تتحول البورصة لسوق عالمي يجذب النقد الأجنبي.
- إصلاح هيكل الإنتاج الزراعي الحالي كمدخل حقيقي لحل مشكلات التجارة في السلع الزراعية، بما في ذلك إصلاح هيكل الحيازات المزرعية. وأن اختلاف هياكل التجارة الداخلية باختلاف السلع واختلاف المنشآت المتاجرة يقتضي أنه إلى جانب وضع سياسة عامة للتجارة الداخلية، يجب أيضًا وضع سياسات نوعية، تختلف باختلاف هيكل التجارة الداخلية للسلع وطبيعة عمل وتميز المنشآت المتاجرة.
- من الضروري متابعة تسلسل كافة الأنشطة ذات الصلة بتنظيم التجارة الداخلية، باعتبارها أنشطة تمثل سلسلة القيمة التي يجب متابعتها لضمان وصول السلع من المنتج حتى المستهلك بدون اختناقات وبأقل الأسعار، وذلك عن طريق جهاز حكومي غير متضخم وكفء.
- هناك حاجة لتوافق رقم السجل التجاري للمنشأة مع رقمها الضريبي، كما يُفضل أن يتوافق الرقمان مع الرقم القومي للأفراد وللمنشآت، مما يتطلب الربط بين السجل التجاري والسجل العيني ومصلحة الضرائب.
- يمكن وضع حدود قصوى لأسعار بعض السلع كما في الهند، خاصَة السلع الاستراتيجية ومنها السلع الغذائية. كما يمكن تحديد هوامش لأرباح بيع السلع في السوق المحلي.
- ضم قطاع التخزين لقطاع التجارة الداخلية بدلًا من قطاع النقل للارتباط الوثيق بينهما، حيث أنه في جميع المناقشات الخاصة بالتجارة الداخلية، يتم تناول نشاط التخزين في إطار قطاع التجارة الداخلية.

➢ **دعم وتطوير الكوادر البشرية**

- جذب الكفاءات من الخريجين الجامعيين وتدريبهم على العمل في الأجهزة المختلفة التابعة لمنظومة التجارة الداخلية.
- تدريب العاملين على أحدث الأساليب في إدارة المخزون واللوجستيات والرقابة على الأسواق.
- تطوير برامج الحوافز لتشجيع العاملين على بذل المزيد من الجهد.

➢ **تطبيق نظام معلوماتي متكامل**

- إنشاء نظام معلومات متكامل لربط جميع مكونات سلسلة التوريد وتسهيل عملية تتبع المنتجات.
- ربط جميع نظم أجهزة التجارة الداخلية ببعضها البعض وبأنظمة الجهات الحكومية الأخرى.
- تطوير تطبيقات للمواطنين لتمكينهم من الاستعلام عن الأسعار وتقديم الشكاوى.
- تحليل البيانات لاتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

➢ **وضع منظومة لحوكمة عمل أجهزة التجارة الداخلية**

- نشر البيانات الخاصة بالأسعار والمخزون بشكل دوري لتعزيز الشفافية.
- توفير آليات للمواطنين لتقديم الملاحظات والشكاوى.
- مكافحة الفساد بأجهزة منظومة التجارة الداخلية من خلال تطبيق قواعد الحوكمة التي تضمن تطبيق الرقابة الصارمة على إجراءات التنفيذ.

➢ **دعم البحوث والدراسات**

- تمويل الأبحاث في مجال الأمن الغذائي وتطوير سلاسل الإمداد.
- استغلال نتائج الأبحاث في تطوير السياسات والبرامج.